

Distr.: General
1 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

باسم مجموعة الحوكمة العالمية، التي تضم الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:
الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، مملكة البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنما،
بوتسوانا، بيرو، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية رواندا، جمهورية
سان مارينو، جمهورية سلوفينيا، جمهورية سنغافورة، جمهورية السنغال، سويسرا، شيلي،
غواتيمالا، جمهورية الفلبين، جمهورية فنلندا، جمهورية فييت نام الاشتراكية، دولة قطر،
كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، إمارة ليختنشتاين، ماليزيا، إمارة موناكو، نيوزيلندا،
أتشرف بأن أحيل إليكم الورقة المعنونة "مساهمة مجموعة الحوكمة العالمية المقدمة إلى مجموعة
العشرين المعنية بتحقيق التنمية للجميع" (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة وثائق من الجمعية العامة
في دورتها السابعة والستين، في إطار البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك نيو
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق

070813 060813 13-41580 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

مساهمة مجموعة الحوكمة العالمية المقدمة إلى مجموعة العشرين المعنية بتحقيق التنمية للجميع

١ - تشير مجموعة الحوكمة العالمية^(١) إلى المجالات الرئيسية الثمانية لجدول الأعمال الذي وضعته رئاسة الاتحاد الروسي لمجموعة العشرين، وتود الإدلاء بتعليقات على المجال "تحقيق التنمية للجميع".

٢ - تؤكد مجموعة الحوكمة العالمية على أهمية قيام نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية والانفتاح والشفافية ويكفل سماع أصوات جميع البلدان. ويشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية أصبحت إطاراً للعمل الناجح والمنسق، وأنها أثمرت مكاسب إنمائية هامة. ونظراً لأن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، قد أوشك على الحل، تدعو الحاجة إلى وضع إطار عمل عالمي جديد للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم أن تتمكن جميع البلدان من المشاركة والمساهمة في وضع ذلك الإطار. وتجري حالياً عمليات متعددة، منها الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٣ - وتشدد مجموعة الحوكمة العالمية على ضرورة توحيد المناقشات بشأن الإطار العالمي عما قريب في إطار عملية حكومية دولية وحيدة للأمم المتحدة، التي هي الهيئة العالمية الوحيدة المتمتعة بعضوية عالمية وبشرعية لا يتطرق إليها الشك، وهي التي ينبغي أن تتخذ القرارات النهائية بشأن شكل هذه العملية. وبوسع التجمعات غير الرسمية مثل مجموعة العشرين أن تقدم مساهمات هامة، ينبغي في إطارها مواصلة احترام الولايات المنوطة بالأمم المتحدة ووكالاتها.

٤ - وترى مجموعة الحوكمة العالمية ضرورة وضع القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكفالة تمحور هذه الخطة حول مجموعة وحيدة من الأهداف الواضحة، من أجل كفالة التنفيذ العملي والرصد المستمر. ونحن نؤيد اتباع نهج عملي قائم على النتائج يستند إلى النجاحات المحققة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد

(١) تضم الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، مملكة البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنما، بوتسوانا، بيرو، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية رواندا، جمهورية سان مارينو، جمهورية سلوفينيا، جمهورية سنغافورة، جمهورية السنغال، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية الفلبين، جمهورية فنلندا، جمهورية فييت نام الاشتراكية، دولة قطر، كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، إمارة ليختنشتاين، ماليزيا، إمارة موناكو، نيوزيلندا.

التزامنا بتحقيق الغايات المتبقية، مع إدخال بعض التحسينات عليها. وينبغي أن تكون المجموعة الجديدة من أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحا وأن تُسهم في إدماج وإنجاز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

٥ - وتشكل التجارة والمالية والشراكات العالمية من وجهة نظر الأمم المتحدة مسائل هامة تجري مناقشتها ضمن مجموعة العشرين، وهي مسائل حاسمة بالنسبة لوسائل تنفيذ خطة التنمية، ولا سيما تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر. وتسلم مجموعة الحوكمة العالمية بالجهود التي تبذلها مجموعة العشرين لمواءمة نهجها مع العمل الجاري في الأمم المتحدة.

٦ - وترى مجموعة الحوكمة العالمية أن من الشروط الرئيسية لتحقيق التنمية إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يركز إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. وقد تأخر طويلا الاختتام الناجح لبرنامج الدوحة للتنمية التابع لمنظمة التجارة العالمية. وتكرر المجموعة توجيها دعوتها إلى مجموعة العشرين من أجل تجديد التزامها السياسي واتخاذ إجراءات عاجلة للمضي قدما بالعملية. ومن شأن التقدم المحرز في برنامج الدوحة للتنمية أن يعزز الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية.

٧ - وتشير مجموعة الحوكمة العالمية إلى أن الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية نظر في مسائل الأمن الغذائي والزراعة المستدامة خلال الاجتماع الذي عقده في أيار/مايو، وأن اقتراحات كثيرة قُدمت بخصوص مجالات العمل، منها على سبيل المثال ما يتعلق بسبل زيادة الإنتاجية الزراعية وإلغاء الإعانات المشوهة للأسواق. وتشير المجموعة إلى أن موضوع الأمن الغذائي وتقلب أسعار المواد الغذائية أدرج في جدول أعمال مجموعة العشرين في عام ٢٠١١، وأن وزراء الزراعة عقدوا اجتماعا بهذا الصدد في عام ٢٠١٢، ويشجع على عقد اجتماع آخر من هذا القبيل في عام ٢٠١٤ نظرا لأهمية الأمن الغذائي والزراعة كمسألتين إنمائيتين تمسان الجميع.

٨ - وتدرك مجموعة الحوكمة العالمية أن مجموعة العشرين يمكنها القيام بدور في الحث على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعها عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا. ونقر أيضا بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، في توفير الموارد الإضافية التي تشتد الحاجة إليها لتنفيذ البرامج الإنمائية.

٩ - وتسلم مجموعة الحوكمة العالمية بالحاجة إلى مواصلة دعم البلدان النامية في تنفيذ سياسات وبرامج ذات صلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي التركيز بصورة خاصة على تعزيز نمط من التعاون الدولي يمكن تكييفه لاحتياجات مختلف البلدان وأولوياتها الإنمائية. وكذلك يؤدي الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار دورا هاما. ولذلك تحتاج البلدان النامية إلى الاستفادة من التكنولوجيا وفرص بناء القدرات المناسبة.

١٠ - وتشير مجموعة الحوكمة العالمية إلى الالتزامات السابقة التي تعهدت بها مجموعة العشرين بشأن تحقيق التنمية للجميع، وتؤكد أهمية الوفاء بتلك الالتزامات. ونرحب بجهود مجموعة العشرين من أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة والالتزامها بالعمل مع البلدان المنخفضة الدخل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشير أيضا إلى أن مجموعة العشرين قررت في لوس كابوس بالمكسيك إنشاء عملية لكفالة تقييم عملها في مجال التنمية والمساءلة عنه، وأنها ستحلل الالتزامات الجماعية هذا العام وتقدم تقييما متعمقا لتنفيذ عدد من الالتزامات في كل مجال، سعيا لتحليل أثر الجهود التي تبذلها. ونحن نرحب بذلك العمل.

١١ - وقد أشرنا في ورقتنا الصادرة في عام ٢٠١٢ إلى الالتزام الذي أعلنته مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩ بالإلغاء التدريجي إعانات الوقود الأحفوري عديمة الكفاءة، وهي مبادرة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على التنمية عن طريق تحرير الموارد وكفالة تقديم دعم جيد الاستهداف للفقراء في نفس الوقت. ونلاحظ اتخاذ خطوات لتنفيذ عملية طوعية لاستعراض الأقران بصدد هذا الالتزام. ونشجع أعضاء مجموعة العشرين على كفالة مشاركة واسعة النطاق في هذه العملية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى والخبراء الدوليين في مجال إعانات الوقود الأحفوري، والاستفادة من جهود الإصلاح حسب الاقتضاء؛ من أجل إدراج عناصر ضرائب الوقود على نطاق أوسع، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالضرائب والإعفاءات الضريبية وغير ذلك من أشكال الإعانة؛ والنشر الجزئي أو الكلي لتقارير استعراض الأقران، مما يسمح بتبادل الخبرات مع طائفة أوسع من البلدان.